

## تسويق الاتفاق النووي

■ حميدي العبدالله

إذا كان هدف الغرب بالاساس منع إيران من امتلاك القنبلة النووية، فيمكن القول إن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين إيران ودول (I+5) يعبر عن معادلة «رابح – رابح» التي عادة ما يتحدث عنها المسؤولون الإيرانيون، أي أنّ إيران ربحت حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وربحت رفع العقوبات، ودول (I+5) ربحت ضمان عدم تحوّل برنامج إيران السلمي إلى برنامج عسكري وإنتاج القنبلة النووية.

الأج بدأت معركة تسويق الاتفاق من قبل كلا الطرفين، وحتى قبل الإعلان رسمياً عن تفاصيل الاتفاق، بدأت أطراف عربية ووسائل إعلام عربية تسريب معلومات عن محتوى هذا الاتفاق، تسلط الضوء فقط على جانب منه، مثل ما تناقلته وكالات الإعلام الغربية عن العودة إلى فرض العقوبات بعد مرور (65) يوماً، إذا خرقت إيران الاتفاق، والحديث عن مدة رفع العقوبات عن إيران المتعلقة ببيع الأسلحة الباليستية.

في المقابل الإعلام المؤيد لإيران سرب معلومات عن أنّ الاتفاق يجيز لإيران توريد الأسلحة لحلفائها، والأرجح أنه ليس هناك نص بهذا الموضوع، بل الأرجح أنه لم يتطرق نص الاتفاق إلى هذه المسألة، ولكن تمّ استنتاج الخلاصة لعدم وجود نص في الاتفاق يمنع إيران من توريد الأسلحة لحلفائها، وهو أمر لم يكن مطروحاً للنقاش، من حيث المبدأ، بالنسبة لإيران.

واضح أنّ كل طرف يريد القول إنه خرج من هذه المعركة رابحاً، ويديهي أنّ كل طرف يريد ترويض الصقور في جبهته من خلال التأكيد على أنّ الاتفاق لبّي كل ما يتطلع إليه. في السياسة لا وجود لشيء مطلق، والتسويات دائماً تنطوي على تنازلات متبادلة. صحيح أنّ من حق إيران التأكيد على أنها حققت انتصاراً واضحاً، ليس فقط لأنها بالاساس لم تكن تسعى إلى إنتاج القنبلة النووية، ولأنها حازت على رفع العقوبات، بل أكثر من ذلك أنها حصلت على اتفاق أهمّ مما كانت مستعدّة لموافقة عليه، لو لم يلجأ الغرب إلى تعطيل المفاوضات وفرض شروط تعجيزية في وقت سابق، إذ أنّ إيران كانت قد وافقت على الاكتفاء بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5 في المئة. وأنّ الاتفاق الجديد يتيح لها التخصيب بنسبة 5 في المئة، كما أنها كانت مستعدّة لقبول اتفاق يحدّد أجهزة الطرد ب(3500) جهاز، بينما الاتفاق الحالي يسمح لها بالاحتفاظ بحوالي (6000) جهاز طرد. لكن مع ذلك يمكن الاستنتاج أنّ الاتفاق تضمّن تنازلات متبادلة عن طموحات كان كل طرف يسعى إليها، سواء من أجل لحظة المفاوضات ذاتها، أي رفع سقفه الأعلى للحصول عبر التوسّية على عائد محز أو من أجل إرضاء ومحاصرة الصقور الذين يرفضون في المبدأ تبادل التنازلات.

## الاتفاق تمّ «وبشّر الصابرين»

لا كلام ولا تعليق ولا تدقيق...

انتهى زَمان التعليق والتخصيص والبعثات والوفود والتهديد والوعيد، لا تعليق... لأنّ إيران انتصرت.

اليوم الذي انتظرته إيران ونظر إليها العالم وراقب أيامها ولياليها وكتب وناقش سير الأحداث فيها والسياسة التي اتبعها دبلوماسيوها، أصبح يوماً تاريخياً غير مجرى العالم، وليس فقط الأحداث الإقليمية، ففي هذا اليوم أثبتت المقاومة أنها تنتصر بكل أشكالها وأثبتت حاضنة المقاومة والمقاومين أنها تنتصر على الظلم والعباق الذي فرض على أهلها وشعبها من أجل دفعها إلى التراجع عن حقوقها...

لا تعليق إلا المباركة اليوم لإيران وأهلها وأهل المقاومة وأهل سورية ومقاومها وأهل جنوب لبنان ومقاوميه وأهل غزة وأبطالها، والرئيس حسن روحاني، والقائد السيد علي خامنئي، والرئيس السابق العزيز المتواضع الحكيم أحمدي نجاد الذي صمد ووقف أمام كل العالم في أملك الظروف يصرخ: «الموت لإسرائيل... وإسرائيل هذه ستزول عن الخريطة...»

من هذا اليوم يبدأ العدّ العكسي للكليان «الإسرائيلي» الذي يدرك المأساة التي حلت به، يعرف كيان الاحتلال دقة ما جرى، ويعرف جيداً أنّ إيران دولة إقليمية عظمى في وجهه في هذا «الشرق الأوسط»، ويعرف أنّ العالم قد تغَيّر، ويعرف المجتمع الدولي هذا أيضاً وكل حليف وكيلٍ وأصيل في مشاريع «إسرائيل» وأميركا... ولكن هل غيّرت أميركا العالم حقراً؟

لا... ليست أميركا ولا إدارة الرئيس أوباما من كتب هذا التاريخ، إنما صمود الإيرانيين وصبرهم، أما السياسية والاستراتيجيات التي اتبعتها واشتغل من أكثر من عشر سنوات تجاه إيران وحلفائها، مختبرة كل الأفاق الممكنة من السياسة إلى الحروب العسكرية على حلفاء إيران، منذ عدوان تموز 2006 على لبنان وحتى حرب غزة لإنهاء المقاومة

الفلسطينية، وحرب سورية وإرسله، «داعش» و«النصرة» لتدميرها، فقد باتت جميعها خيارات فاشلة محطمة، حملتها إيران ومحور المقاومة بالصبر والثبات، بعدد أثبت أنه قادر على مواجهة العقوبات الاقتصادية محوّلًا إيها إلى نجاح مدو...

تموز الانتصارات هو تموز المقاومة وأهلها، نتجته إيران من أزوقة فيينا المدينة التي شهدت ولادة هذا الحدث العظيم الذي رسم معه الأحداث كلها ووضع الغرب أمام الواقع الجديد «إيران دولة نووية والحسابات معها تتغيّر».

ملف واحد بعدة ملفات وقمّعت إيران وهي تتقدم إلى العالم الحرّ رافعة الملف بيدها لتقول: «لقد انتصرنا ونصرنا هو انتصار لكم ولقضاياكم ولملابلكم ولحقوقكم»...

الملفات المتظرفة ستتوالى على طاولة المفاوضات وأبرزها ملف سورية والعراق واليمن، كل شيء تغَيّر اعتباراً من هذه اللحظة، وبات على خصوم إيران التسليم بالانتعاج بأنّ السياسة التي اتبهجوها خلال السنوات الماضية أثبتت أنها سياسة فاشلة بمجرد التوصل إلى هذا الاتفاق...

تموز 2015، العالم يتوجه نحو إيران، وإيران تغَيّر المنطقة وتوازنات العالم...

ألف ميروك أيها الصابرون

«توب نيوز»

## إيران والشرق الأوسط الجديد

—بعد سنوات الحصار والعقوبات وحروب اجتاحت الشرق الأوسط ضدّ كلّ حلفاء إيران لكسر شوكتهم وتغيير التوازنات، وقع الغرب الاتفاق مع إيران. احتل الأميركيون أفغانستان على حدود إيران وفشوا. —احتل الأميركيون العراق وطوّقوا إيران وفشلوا. —خاضت أميركا و«إسرائيل» وحلفاؤها حرب تموز لسحق حزب الله وفشلوا.

—خاضوا حروب غزة لسحق المقاومة وفشلوا. —فجروا الفوضى في المنطقة ليلعبوا سورية فسقط وفشوا. —جاؤوا للقاعدة، و«استولدوا» «داعش» وفشلوا. —ذهبوا لسحق الحوثيين في اليمن وفشلوا. —لم يبق حليف لإيران لم يخوضوا ضدّه حرب إلغاء لتضعف او يضعف حلف المقاومة وفشلوا. —ذهبوا إلى أوكرانيا لمعاينة روسيا وفك حلفها مع إيران وسورية وفشلوا. —عرضوا على إيران التخلي عن حلفائها وفشلوا. —جاؤوا للتوقيع دون أن تغير إيران كلمة أو حرفاً من موقفها. —لا زالت «إسرائيل»، غدة سرطانية والسعودية طاغوت الخليج وسورية قلعة المقاومة، فقاموس إيران لم يتغيّر. —وقعا اليوم واعترفوا لإيران بأنها دولة عظمى، وهُزّمت «إسرائيل» وتركيا والسعودية. —ولادة شرق أوسط جديد تقوده قوى المقاومة المنتصرة.

## البناء

## لعبة المعايير بين حماس والسلطة و«إسرائيل»

■ رامز مصطفى

توكّد مجريات الأوضاع المتصلة بالتطورات الفلسطينية «الإسرائيلية»، أنّ الأطراف النافذة والفاعلة فيها وتحديدًا حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، تمارس ادواراً مزدوجة، فكل طرف ينطلق من خلفية مصالحه وطبيعته الرؤيّة التي يعمل وفقها، لنجد أنّ ثمة تقاطعات في مكان وتعارضات في مكان آخر، واستخدام ما يلزم ليصال الرسائل وكبح الجماج.

يعتمد الجانب «الإسرائيلي» في تعامله مع الموضوع الفلسطيني استراتيجيّة بروّيتين، الأولى تتعلق بقطاع غزة وحركة حماس، والثانية بالضفة الغربية والسلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح. في الرؤيّة المتعلقة بقطاع غزة وحماس، فمُنذ انتهاء عدوانه على القطاع في تموز 2014، أدركت قيادات الكيان أنها عاجزة عن إلحاق الهزيمة بالمقاومة الفلسطينية في غزة. على الرغم من المجازر والدمار الهائل الذي خلفته آلة عدوانهم على أرض القطاع، وخصوصاً أنّ الحرب الأخيرة، وهي الثالثة، من دون جدوى أو انتصار عسكري، لذلك عكف كبار القادة العسكريين والأمنيين وحتى المحللين والخبراء الاستراتيجيين على دراسة السبل والوسائل التي تحول دون وقوع مواجهات جديدة بالمعنى المتفوح لهذه المواجهات. ومن هنا تاتي التوصيات المطالبة بتخفيف القيود المفروضة على معياري وصول المواد اللازمة إلى القطاع، وتخفيف إجراءات النقل من وإلى الأراضي الفلسطينية عام 1948.

وذكرت صحيفة «هآرتس» في تقرير لها في الثامن من الشهر الحالي، أنّ من بين التوصيات المرسلة إلى وزير الدفاع موشيه يعالون طلب «السماح بإدخال البضائع عبر ممر المنطار، وتوسيع استخدام معبر كرم أبو سالم، مع إصدار التصاريح لفلسطينيين من غزة للعمل في التجمعات القريبة من الحدود مع القطاع»، وبالتالي بضرورة البحث عن قنوات الاتصال الدولية والإقليمية للتواصل الغير مباشر مع حركة حماس بغرض التوصل إلى تهدئة مستدامة لمدة 10 إلى 15 عاماً، وفق تفاهات القاهرة التي تمّ التوصل إليها في عهد الرئيس المصري السابق محمد مرسي في تشرين الثاني من العام 2012، في مقابل طلب من المحفّرات الاقتصادية والمشاريع التنموية بما فيها المياه والمطر ورفع الحصار وإعادة الإعمار، وعلى قاعدة «التهدئة مقابل الإعمار»، أو وفق معادلة وزير الخارجية الألمانيّ التتيمية مقابل الأمن». ووفق التوصيات، اعتبر هؤلاء الضباط أنّ هناك إمكانية للتعامل مع حماس، وهذا ما صرّح به مدير الاستخبارات العسكرية السابق غيروا آيلاند أنّ «حماس ليست منظمة إرهابية مثل القاعدة، هي حركة سياسية انتخبت ديمقراطياً، وهي تمثل السكان الذين يدعمونها. ومصلحة حماس هي أولاً وقبل كل شيء حزبية، فهي تسعى إلى تحقيق شرعية دولية لآحدها في غزة»، ويضيف آيلاند: «صحيح أننا وحماس نكفهم، لكن هذا لا يعني أنّ تضارب المصالح بيننا سيبيقي بالمثل، ولما كان هذا فإنّ إسرائيل يمكنها أن تسمح لحماس أن تحقق طلبها مقابل هدوء طويل المدى، والذي سيستمرّ إذا كنا سنخطف لحماس، إلى جانب الردع، حافزاً إيجابياً للحفاظ عليه أيضاً، حافز لا يتناقض بالضرورة مع احتياجاتها الأمنية»، وكلّ ذلك يجري بعيداً من السلطة والتنسيق معها، بل وإدارة الظهر لها، وكأنها خطوة عقابية على توجّهاتها نحو المؤسسات الدولية، لا سيما الجنائية الدولية.

أما الرؤيّة «الإسرائيلية» الثانية في التعامل مع الضفة الغربية والسلطة، فهي تترجم على ثلاثة مسارات، الأولى يتعلّق بالسلتان، والثاني بالفصائل والنشطاء، والثالث بالسلطة والتنسيق الأمني. في ما يتعلّق بسكان الضفة، فإنّ «إسرائيل»، وعلى الرغم من القلق الذي يساورها بسبب ازدياد ما تصفه «بالعمال الغدائية»، التي يقوم بها الفلسطينيون في الضفة بما فيها القدس، وإنّ كان طابعها فريداً، غير أنّ حكومة نتينهاو تعهدت من دون تنسيق أو تفاهم مع السلطة تقديم تسهيلات في الحركة والتنقل والتخفيف من الإجراءات على الحواجز، ورفع أعداد التصاريح للعاملين داخل فلسطين المغتصبة عام 1948.

وفي ما يتعلّق بالفصائل ونشطانها، تبدي «إسرائيل»، تشدداً وحسداً ولا توفر أي جهد في متابعة وملاحقة النشطاء بالإضافة إلى الرقابة المشدقة، فالمسايات الأمنية الاستراتيجية لديها مختلفة بين القطاع والضفة. وهي في هذا السياق، وإنّ كانت تنشأ التهدئة الطويلة مع حماس في غزة، لكنها لا تتهاون معها في الضفة وتحت أي اعتبار كان في الاعتقالات التي نفذتها أجهزة السلطة مؤخراً في حق عدد كبير من عناصر حماس، ليس بمعزل عن «إسرائيل» وأجهزتها

العسكرية والأمنية.

أما ما يتعلّق بالسلطة والتنسيق، ففي الوقت الذي تدير ظهرها للسلطة وتتجاهله سواء بما يخصّ غزة والعمل على تهدئة طويلة، أو التسهيلات والتخفيف من إجراءاتها في الضفة، تعمل حكومة نتينهاو وأجهزتها الأمنية والعسكرية على التعاون اللصيق مع السلطة وأجهزتها الأمنية، بل وتنتي دائماً على جهود السلطة ورئيسها والأجهزة الأمنية الفلسطينية.

أما في الشقّ المتعلق بحركة حماس، فهي من جهة تتعاطى إيجابياً مع الجهود المبذولة على خط تثبیت وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أو التهدئة الطويلة، وهي تتعمّد عدم التنسيق مع السلطة أو حكومة الحمد لله، على اعتبار أنّ جملة من التراكمت الخلافية تحول دون التنسيق مع السلطة أو رئيسها بسبب ملفي الموظفين والمعابر، وقد دخل ملف تشكيل الحكومة ليؤرّم الوضع بين حماس وفتح. وإنّ كانت حماس لا تتحدّث صراحة عما يدور من مفاوضات غير مباشرة مع «إسرائيل»، لكنها لا تنفي أنّ هناك أفكار قد طرحت عليها وهي تدرسها، ويؤكّد العديد من المحللين والمراقبين قرب التوصل إلى تهدئة طويلة، ويعزّون الأمر إلى تصريحات أطلقها إسماعيل هنية قبل أيام حين قال: «مرحلة الانفراج لطاع غزة اقتربت، بفضل التحرّكات والجهود الفلسطينية الكبيرة التي تبذل على عدة صعد واتجاهات، سيوزل الحصار». وفي تصريح آخر قال للمصلين في صلاة التراويح: «أبشروا، رمضان الماضي كان الزرع، ورمضان الحالي سيكون الحصاد، الفرج قريب، والمرحلة المقبلة ستحمل الخير لأهل غزة الصالحين».

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر خمير أبو سعدة، بدوره، «أنّ هناك مؤشرات حصلت في الأيام الماضية، تكشف عن قرب التوصل إلى اتفاق تهدئة بين الطرفين»، ويضيف أبو سعدة: «إنّ إسرائيل وحماس، في طريقهما إلى التوصل إلى اتفاق تهدئة، يخفف عن سكان قطاع غزة المحاصرين، ويمتحنهم فرصة للانقطاع الأنفاس». أما في الضفة، فلا تخفي حركة حماس جهودها باتجاه تصعيد عملها في المقاومة كجزء من منظومتها في مواجهة الاحتلال، أو التشجيع باتجاه تفجّر المقاومة، وهذا لا يعني أنها تستكين في تطوير قدراتها العسكرية في قطاع غزة، وهذا ما أثبتته الحروب الثلاثة التي شنتها «إسرائيل» على غزة، وهذا ما تعهّدته السلطة وحركة فتح وربما معها لصالح ونخب وشخصيات فلسطينية، ازواجية المعايير، ومحاولات لإجراج السلطة من خلال خلق المصاعب والمتاعب الإضافية لها في الوقت الذي تسعى فيه حماس من أجل تهدئة في غزة، وتعمل على تفجير الأوضاع في الضفة، وهو ما عدت السلطة وأجهزتها إلى مواجهته من خلال حملة الاعتقالات الواسعة في حق ناشطين وقيادات من حركة حماس في الضفة الغربية. أما السلطة التي تعانِي من تعالين من إجحاطات وتعتراوت ومشاكل جمّة على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتائية، والخلافات التي تعصف بين مكوناتها وأركانها، فهي تجد نفسها مستهدفة في ما يجري العمل عليه لإعلان التهدئة الطويلة بين حماس و«إسرائيل»، فهي، أي السلطة، ومن موقع حشر «إسرائيل» عملت على رفع وتيرة التوجه إلى المنظمات الدولية ومحكمة الجنايات، وقد قامت بتسليم ملفات حول جرائم «إسرائيل» في حق الفلسطينيين، وهو ما ازعج حكومة نتينهاو وجعلها تسعى إلى ردّ الصاع صاعين للسلطة ورئيسها عبر بوابة قطاع غزة وخطب التهدئة مع حماس.

وفي ما يتعلّق بالتعاطي مع حماس، فالسلطة تعمل على إجهاض أيّة خطوات تتعلق بإعادة الإعمار أو فتح معبر رفح، وتسحب المزيد من الإجراج لحماس في ملف الموظفين، والسير نحو خطوات أحداتية بما يتعلّق بالحكومة وعملها، الأمر الذي تردّ عليه حماس بتعطيل عمل الوزراء في القطاع، حيث يقوم الكوآء بعد الوزراء هناك.

لا يجد المرء منّا أنّ السلوك «الإسرائيلي» في انتهاجه سياسة المعايير المزدوجة في التعاطي مع الشعب الفلسطيني وقضيته أمراً طبيعياً، من خلفية أنّ العدوي يسعى في كل اتجاه إلى تقويض القضية الفلسطينية، وواد تتعلعات شعبنا ومنعه من تحقيق استقلاله وسيادته الوطنية، وبالتالي هو يخدم برنامجهِ ورؤيته في حرماننا من حقوقنا التاريخية على أرضنا المغتصبة فلسطين. وهو إذا ما تمكن من تقسيم الشعب الفلسطيني إلى جزئيات فلن يتردّد، وهو يمارس سياسة فرق تسد والتقسيم السياسين، ويعمل الآن يعمل على تركيز التفجير الجغرافي، لكن ما هي مبررات الآخرين في ما يمارسونه في حقّ بعضهم بعضاً؟

## أراء

## مصر... الدور المفقود والدور المطلوب؟

■ محمد.ح.الحاج

منع وقوعها، وليس المشاركة فيها رغم وضوح أهدافها ومعركة المستفيدين منها، أولا طيقا لميثاق الدفاع العربي المشترك، (المعلل بموجب اتفاقية كامب دابيفد)، وثانياً لأنّ هذه الحرب تخدم مصالح العدو الصهيوني وتهدم ببناء الأمن القومي والمصالح العربية، ويدرك قادة مصر أنّ إضعاف الجيوش في كل من سورية والعراق واليمن إنما هو مصلحة غربية (صهيونية في الأساس) وليس في مصلحة مصر وشعب مصر الباحث عن التحرّر، الشعب الذي وضع أمله بقوة جيشه الوطني الذي تستهدفه عصابات الخوان في سيناء على وجه الخصوص وفي عموم أراضي مصر.

لم يستطع النظام المصري الدفاع عن ليبيا، تخلى عن العقيد القذافي الذي قدّم لمصر الكثير في أحلك ظروفها منذ قام بثورته إلى ما قبل إسقاطه، وهذا لا يعني أننا ندافع عن رغم أنه لم يكن من أسوأ القادة الغرآز والوعاطف وتهدم ببناء الأمن القومي والمصالح للشعب الليبي كما باقي الشعوب العربية تقوده (صهيونية في الأساس) تخلت مصر عن ليبيا وتركتها للفوضى الهدّامة التي زرّع بذورها الغرب، ولأنّ سمة الشعب الليبي كما باقي الشعوب العربية تقوده الغرآز والوعاطف وتهدم ببناء الأمن الشخصية والاتآنية أضحي مرقماً منصارعا، وأصبحت العصابات هي صاحبة الكلمة، وهكذا لم يبق من دولة ونظام حكم، ويبدو أنّ ما كان مطلوباً من سورية تجاه فلسطين ولبنان (عدم التدخل وتركهما لمصيرهما الذي يخطط له الغرب الصهيوني) هو ما تفرّضه على مصر تجاه ليبيا وجوارها من دور المغرب العربي... فعما الذي بقي من دور مصر القومي على الساحة العربية وهي أكبر دول عالمتا هذا؟

حاولت مصر مؤخرآ الدخول على خط الأزمة السورية وكأنها طرف ذي محابد، فدعت إلى حوار القاهرة بين أطراف المفاوضات أسوة بلقاء موسكو، وتدرك مصر أنّ هؤلاء لا تأثير لهم على أرض الواقع إنما يطمحون إلى المشاركة في الحكم. الدور المصري القومي لا يزال معللاً إذ يرتبط على مصر إتخاذ موقف فعال ضدّ الحرب على سورية، وخصوصاً أنها تعانِي من حرب مماثلة على صعيد أسيوط، من هنا القول إنّ التحالف مع السعودية ضدّ اليميين ليس تحالفاً ضدّ الإزهاج الذي تدعمه السعودية التي تتبني الإخوان وتؤمّلهم منذ نشأتهم ضدّ الأنظمة القومية والوطنية في كل من مصر وسورية وغيرها من الكيانات العربية، على مصر ووقف هذا التحالف والانسحاب منه والتقاط دعوة الرئيس بوتين لقيام تحالف محلي (عربي) ضدّ الجماعات التكفيرية الإرهابية، وليس انتظار أن تقوم أميركا وحلفها بمحاربة هذه الجماعات التي تخدم حقيقة مصالح الغرب المتوحش.

يقول رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب إنّ مصر تتعرّض لحرب وعلى دول العالم أنّ تتحد في مواجهة الإرهاب؛ فهل تمّ الاتفاق على تعريف الإرهاب، وما الذي تتعرّض له سورية؟ هل أعلنت مصر أنّ ما تتعرّض له سورية هو حرب إرهابية مدعومة من دول كثيرة في العالمين الغربي والعربي، وإنّ إسقاط سورية يهدد الأمن القومي المصري؛ ولماذا لم يتبادر إلى إعلان موقف متضامن مع سورية ضدّ الإرهاب؛ هل التقط أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي مبادرة الرئيس مؤتسفة في الجامعة العربية وبقوله إنها دولة عربية متمسكة في السياسة الخارجية والمثقف عضويتها فيها؟ الأهمّ أنّ كلام العربي من دون رصيد، فهو مجرد تابع يدور في الفلك الخليجي ولا يعبر عن مصر، مصر في أمن الحاجة إلى إعلان موقف ضدّ السلوك العثماني الداعم لجماعات الإخوان والتنظيمات التكفيرية على الساحتين السورية - العراقية والمصرية، ومطالبة الساحتين السورية - العراقية واليمنية والانتفاضة إلى السعودية بوقف عدوانها على اليمن والانتفاضة إلى محاربة الإرهاب الذي لا تشكل السعودية وكل دول الخليج استثناء بالنسبة إليه والدلائل قائمة لا يمكن تجاوزها.

الدور المصري بعناوينه البسيطة دور مطلوب، لكنه ما زال الدور المفقود... فهل نتنظر مفاجأة بعد الجراح الحالية البليغة بسبب الإرهاب وفاجدة بعد اليميين؟

### «إيرانيوم»: ولادة عالم جديد... (تتمة ص 1)



هامش الجلسة التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي نبيه بري لانتخاب رئيس الجمهورية، والتي ستلقى مصير الجلسات السابقة من ناحية عدم اكتمال النصاب وإرجائها في موعد آخر. وأكدت مصادر التيار الوطني الحر لـ«البناء» أنّ الاتصالات بين الرئيس بري والعماد عون لم تنقطع في أهلك الأوقات»، مشيرة إلى أنّ عراج العماد عون من تعاطي رئيس المجلس النيابي مع ما تعرّض له النواب الخمسين الماضي في ساحة استعجار، وعدم استنكاره ما تعرّض له النواب». وعلم أنّ اجتماعاً عقد أول أمس بين موقف من الرئيس سعد الحريري وموقف من العماد عون للتباحث في الوضع الحكومي..

إلى ذلك، تعقد جولة جديدة من الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله بعد أسبوعين في عين النينة لاستكمال البحث في الملفات الداخلية، لا سيما تفعيل عمل الحكومة واستمرار عمل مجلس الوزراء. وأكدت كتلة المستقبل أمس تسسكها بالحوار مع العلم أنه لم يتحقق تقدم جدي في المواضيع الخلافية الرئيسية.

من سلاح حزب الله إلى القتال في سورية، ومسؤولا لى ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية..

لم يقلوا بالاتفاق مع إيران قبل الاتفاق معها على ملفات المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سورية ولبنان». وشدد قزي على أنّ توقيع الاتفاق النهائي لا يعني نهاية الصراع، بل قد يكون منطلقاً لإشكالات عسكرية في المنطقة مثل ما حصل بعد توقيع اتفاقية كامب دابيفد، فهناك متضرون من الاتفاق من داعش إلى النصر والقاعدة وإسرائيل وغيرها..

واعتبر أنّ انعكاسات اتفاق فيينا لن تظهر في المدى القريب، ومن يظن أنّ هذا الاتفاق سيدفع إيران لإعادة النظر بسياستها، فهو مخطئ، فهي ستنتسج أكثر بالاتفاق مع الولايات المتحدة».

وقال قزي: «نحن كبنانيين يجب أن نؤيد الاتفاق من دون الدخول في المحاور القائمة، ويجب أن نؤيد كل محاولة تقارب بين الشرق والغرب أكان مع العالم العربي أو إيران»، معتبراً في الوقت نفسه أنّ ملف رئاسة الجمهورية ليس عالفاً بسبب الملف النووي، فالأزمة الرئاسية منفصلة عن هذا الملف».

في سياق آخر، من المتوقع أن يحضر اليوم اتفاق فيينا في تصريحات نواب 14 آذار في المجلس النيابي على

والزهدار لإيران وشعبها..

وأمل حردان بأن تتعكس هذه القاعدة من المفاوضات والحلول السياسية على الأوضاع في سورية والعراق، على قاعدة أنّ الخطر الإرهابي الذي يواجهه هذان البلدين، يشكل تحدياً لأمن واستقرار المجتمعات وشعوب المنطقة والعالم قاطبة، واختتم حردان بالقول: «سنشهد محاولات تخريب من قبل العدو الإسرائيلي» وحلفائه من عرب وغير عرب، لكن مصير محاولات التخريب هذه سيكون الفشل.

عون وفرنجية:

انعكاسات إيجابية

وأكد رئيس كتكل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون خلال اجتماع الكتكل «أنّ الاتفاق النووي سينعكس مناحات جديدة في المنطقة، ويمكن أن يكون بداية تغيير في سياسات بعض الدول وبعض الأطراف المحللين حيال ملفات المنطقة، لا سيما أنّ هؤلاء كانوا قد راهنوا على فشل المفاوضات». وإذ أشار بحسب ما علمت لـ«البناء» من مصادر المتجمعين إلى «أنه زار إيران في العام 2008 بقرار من نفسه ومن منطلق المصلحة الوطنية، ومن دون إيعاز من أحد»، اعتبر «أننا قد نشهد زيارات لبعض الأفرقاء إلى طهران بضغط من حلفائهم الإقليميين والدوليين». وتتمنى رئيس تيار المرده النائب سليمان فرنجية أن تكون لـ«الاتفاق وما يحيط به من جوّ دولي داعم، انعكاسات إيجابية على لبنان والمنطقة أمنياً واقتصادياً».

فتحلي: إيران

حصلت على حقوقها

وأشار السفير الإيراني في بيروت محمد فتحلي لـ«البناء» إلى «أنّ إيران أثبتت وللعالم، أنّ التهديدات والعقوبات، ليست الطريق الصحيح لحل النزاع».

وأصل «بأنّ يطبّق هذا النموذج لحلّ كل المشاكل الأخرى في المنطقة، لأنّ إيران تؤمن أنّ على كل الحكومات والأسم في المنطقة أن تكون حذرة، وتقطع الطريق على تدخل الأطراف الخارجية والمؤامرات الصهيونية في شؤوننا».

ولفت فتحلي إلى «أنّ إيران برهنت